تطـور سـياسة الجزائر الخارجيـة: 1962- 2012

أ.موسى العيدي
كلية الاداب واتلغات والعلوم الانسانية
قسم اعلام واتصال
جامعة المدية

Résumé

La politique éxterieure de l'Algérie est une étape importante dans le processus du développement du pays depuis l'indépendance, grâce au dynamique et à la richesse qui caractérise le résultat de ses réalisations, par rapport à la nouveautéde l'existence même de l'Etat et de l'ampleur des défis qui les entourent, dans un contexte de transformation géopolitique rapide et extrêmement complexe.

Cet article évoque le contexte historique de l'évolution de la politique éxterieure de l'Algérie en quatre étapes, dont chacune reflète le chemin de ce développement, les déterminants internes et externes de la plus influente dans la formulation et la mise en œuvre de la politique exterieure et les modalités de traitement des questions de politique international .

الملخص

تعد سياسة الجزائر الخارجية علامة فارقة في مسار تطور البلاد منذ الاستقلال، بفضل طابع الديناميكية والثراء اللذان ميزا حصيلة منجزاتها، قياسا الى حداثة وجود الدولة نفسها وحجم التحديات المحيطة بها، في بيئة جيوسياسية سريعة التحول وبالغة التعقيد. تستحضر هذه المقالة السياق التاريخي لتطور سياسة الجزائر الخارجية ضمن أربع مراحل، تعكس كل منها مسار ذلك التطور، المحددات الداخلية والخارجية الأكثر تأثيرا في صياغة وتنفيذ السلوك السياسي الخارجي وأنماط التعاطي مع قضايا السياسة الدولية.

مقدمة

ورثت الجزائر المستقلة من حرب التحرير تجربة غنية في مجال السياسة الخارجية..إطار محدّد للمبادئ وشبكة علاقات متعددة وحركية، وحضور ديبلوماسي نشط في بيئة دولية مواتية.هذه المعطيات ساعدت صانع القرار على تخطّي المرحلة الإنتقالية –على مستوى السلوك الخارجي– من دولة مستعمرة إلى دولة مستقلة وذات سيادة، ومكنته من صياغة سلوك سياسي خارجي يعكس حضوراً ايجابيا على المستوى الاقليمي والدولي.

فبعد سنوات قليلة من استقلالها، وفي منحى تصاعدي، أصبحت الجزائر قوة مؤثرة في صياغة السياسات الاقليمية والدولية، توازيا مع استقرار داخلي ومسار تطور اقتصادي واجتماعي لافت، غير أن هذا المسار تحول إلى تراجع وانكفاء

تكرس خصوصا خلال سنوات الأزمة الأمنية، لتلتفت الجزائر من جديد إلى جوارها الإقليمي وتبدأ مسار البحث عن استعادة مجدها الدبلوماسي في مطلع القرن العشرين.

تبحث هذه الورقة في مدى تأثير التحول في البيئة الداخلية والخارجية على صياغة وتنفيذ سياسة الجزائر الخارجية خلال نصف قرن عبر تمييزها إلى أربع مراحل تعكس كل واحدة منها مسار التطور والمحددات الأكثر تأثيرا ونمط التعاطي مع قضايا السياسة الدولية.

- المرحلة الأولى: سنوات الازدهار

كان الرهان الأساسي غداة الاستقلال هو إيجاد توافق بين الحاجة إلى تأمين "الإنتقال نحو الاستقلال" ومتطلباته الداخلية (الاستقرار السياسي، التنمية الاجتماعية والاقتصادية...)، وبين ضرورة التموقع في السياسات الإقليمية والدولية، بصورة تلائم الرمزية التي اكتسبتها الجزائر من ثورتها، وسرعان ماأدرك القادة السياسيون أن الانفتاح على العالم الخارجي يمثل أولوية ورهانا حتميا.

انطلاقا من فكرة بسيطة لكنها عميقة: الجزائر التي حررت بثورتها إفريقيا ومثلت للعالم الثالث أنموذج التحرر يجب أن تتبوأ موقعا قياديا في السياسات الإقليمية والعالمية، فانعكست مخرجات هذه الفكرة على توجهات السياسية الخارجية في السنوات الأولى للاستقلال. خلال حكم الرئيس أحمد بن بلة (1963-1965)، والتي هيمنت عليها مسألة تحرير إفريقيا، والعلاقات العربية، خصوصا مع مصر الناصرية، مما يعكس إرادة غير معلنة في فرض الجزائر "كمحاور لابديل عنه للقوى الكبرى في القضايا الإفريقية".[2]

في نهاية 1963 وافقت الجزائر على احتضان المؤتمر الأفرو آسيوي الثاني بعد مؤتمر باندونغ 1955، وجرى التحضير له كحدث تاريخي يعكس الاتجاه التحرري لسياسة الجزائر المستقلة، وطموح الرئيس بن بلة في الزعامة على مستوى العالم الثالث، غير أن التغيير الذي حدث في هرم السلطة في (19 جوان 1965) من جهة، والخلافات الصينية الروسية، وتزامن الحدث مع قمة منظمة الوحدة الإفريقية في أكرا ACCRA بغانا، أدى إلى انعقاد المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية (21-25 أكتوبر 1965). [3]

يمكن وصف سياسة الجزائر الخارجية، حتى سنة 1965 بأنها "ثورية وإفريقية بامتياز". لتفسير ذلك يجب أن نذكر أن الخلافات الحدودية والايدولوجية حالت دون الاتجاه إلى المغرب العربي، وبالنسبة لآسيا وأمريكا اللاتينية كان العامل الجغرافي معيقا لبناء علاقات سياسية عميقة،[4] بقيت إفريقيا...كانت الساحة الإفريقية عذراء بالنظر إلى الروابط التي تشكلت طيلة السنوات السابقة "وضعية دفعت الرئيس بن بلة إلى جعلها بوابة سياسته نحو العالم الثالث"، مستفيدا في ذلك من صداقاته الشخصية مع زعامات إفريقية أثناء تواجده في (تيركوان) Turquant و(أولنوي) Aulnoy، فزار كلا من غانا، غينيا، مالي، السنغال، ليبيريا وأثيوبيا، واستقبل عدداً من الزعماء الأفارقة، مثل (سيكوتوري) Sekou Touré و (موديبو كايتا) Modibo Keita.

فتحت الجزائر أبوابها أمام حركات التحرر الإفريقية ودعمتها سياسيا وماليا، فبدءاً من جانفي 1963وصل عدد من ممثليها إلى الجزائر، على غرار (الحركة الشعبية لتحرير أنغولا - M.P.L.A) و(جبهة تحرير الموزمبيق - F.R.EL.I.M.O-) و(الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر - P.A.I.G.C -)... و ممثلي حركات وتنظيمات بلدان أخرى مثل الكونغو، تنزانيا وغينيا،[5] كما كانت الجزائر أحد الأعضاء التسعة المؤسسيين للجنة التحرير "Comité de Liberation" التي أنشأتها منظمة الوحدة الإفريقية (O.U.A) ، ومقابل الدعم الحكومي أخذ الكفاح من أجل تحرير افريقيا طابعا شعبيا تجلى في المهرجانات والتظاهرات المختلفة، فصارت الجزائر "منتدى لتحرير افريقيا".[6]

ورغم التعقيدات التي واجهت سياسة الجزائر الافريقية، خصوصا تعمق الخلافات بين الدول الافريقية نفسها، وانقسامها بين مجموعتي "الدار البيضاء" و "منروفيا"[*]، والفشل النسبي في تحقيق أهداف ثلاثة تعكس تصور الرئيس بن

بلة وزعماء أفارقة لمستقبل القارة(**)، وهي: تحرير إفريقيا، الثورة في الكونغو، وتوحيد القارة. [7] رغم ذلك فإن النشاط السياسي الخارجي في تللك المرحلة مهّد لأداء الجزائر دورا أوسع وأكثر طموحاً.

بدأ الدور الجزائري في الظهور بدءا من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية C.N.U.C.E.D. في جنيف ما بين ماي وجوان 1964، أين دافعت الجزائر آنذاك عن مصالح البلدان النامية في الاستفادة من التقدم الصناعي، وقد مهدت هذه الدورة لتوحيد الموقف حول "المراجعة الجذرية للنظام الاقتصادي"، في قمة عدم الانحياز بالقاهرة في أكتوبر 1964.

مع نهاية سنة 1965، بدى تأثير التحولات الداخلية والخارجية جليا في سياق الصعود المتنامي للدور الجزائري إقليميا ودوليا، فعلى الصعيد الداخلي كان اختفاء بن بلة عن المشهد السياسي ومجئ الرئيس بومدين إلى السلطة، البداية الفعلية لسنوات من الاستقرار اقترنت بازدهار سياسة الجزائر الخارجية، وعلى المستوى الدولي شهد النصف الثاني من عقد الستينات انقسام العالم الثالث بين ايديولوجيتين، الصين والاتحاد السوفييتي، ونهاية عهد "الزعماء المحافظين" على غرار "نهرو" Nehro (1964)، "نكروما" N'Krumah و "سوكارنو" Soekarno (1966)، "موديبو كاتيا" Modibo Keita (1968) و "عبد الناصر" (1970). [8]

في هذا السياق باشر الرئيس بومدين، إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية من خلال حل المشاكل الداخلية أولا، وتسوية النزاعات مع دول الجوار، ومن ثم مباشرة عملية صعود بطيء نحو النفوذ والزعامة بدءاً من سنة 1968 إلى 1969،[9] ورغم العراقيل التي واجهت عملية إعادة التموقع هذه فإنها أدت في النهاية إلى بناء سياسة خارجية أكثر واقعية وثراءاً.

في نوفمبر 1967 استضافت الجزائر دورة هامة لمجموعة 77، وتم اعتماد "ميثاق الجزائر" كإطار مرجعي عزّز مكانتها كفاعل مشترك في السياسة الدولية،[10] وفي 1968 تم جلاء القوات البحرية الفرنسية عن قاعدة المرسى الكبير بوهران، وعلى المستوى الإفريقي مثّل تنظيم المهرجان الثقافي الإفريقي (1969)، تأكيدا على أهمية الدائرة الإفريقية ولكن وفق "سياسة الممكن" وفي اطار منظمة الوحدة الإفريقية، كان ذلك إيذاناً بنهاية السياسة الإفريقية القائمة على مركزية التحالفات الايدولوجية. وأثناء شغلها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي سنة 1969، عملت الجزائر على تشديد العقوبات الاقتصادية ضدّ روديسيا (زيمبابوي)، وإدانة نظام الأبارتيد (Apartheid) في جنوب إفريقيا واحتلاله لناميبيا. [11]

عمل النظام السياسي الجزائري آنذاك على تحويل السياسة الخارجية إلى عنصر أساسي للمشروعية، فالنجاحات الديبلوماسية تزيد من قوة النظام وتدّعم مشروعيته، لذلك أخذ النشاط الخارجي منحى تصاعديا، فقامت الجزائر منذ حرب جوان (حزيران) 1967، وطوال سنوات الاستنزاف 1969-1971، بمساندة القضية الفلسطينية ماديا وديبلوماسيا وعملت على حل النزاعات الناشئة بين دول الجوار عبر الوساطة، بين كل من: (المغرب- موريتانيا 1969) (تونس- ليبيا 1974) (مصر- ليبيا 1975). [12] كما عملت على محاصرة النفوذ الاسرائيلي المتزايد في افريقيا وكسب الدعم الافريقي للعرب في صراعهم مع اسرائيل من خلال مقاربة روّج لها الرئيسان بومدين وعبد الناصر، ولقيت مساندة كل من القائد الليبي معمر القذافي والعاهل السعودي الملك فيصل، وتقوم على أساس المقارنة والتماثل بين خطر النظام الصهيوني والنظام العنصري في جنوب افريقيا.[13]

وبعد أن استجمع الرئيس بومدين عوامل القوة أقدم على تأميم المحروقات في 24 فبراير 1971، مستفيدا من تجربة تأميم قناة السويس وانعكاساتها على مصر، وكان للديبلوماسية الجزائرية دور حيوي في تأمين نجاح ذلك القرار، من خلال اقناع وتحضير عواصم البلدان الصناعية خاصة في الضفة الشمالية للمتوسط، وضمان تأييد دول المعسكر الاشتراكي، وتضامن كل من ليبيا وبلدان الخليج،[14] وربما كانت الترتيبات الديبلوماسية لقرار التأميم ايذاناً ببدء مرحلة الزعامة وعصر النجاحات (1973-1975).

بدءاً من سنة 1972 قررت الجزائر تقديم نفسها "كدولة رائدة"، والبداية كانت من نجاح قمة مجموعة عدم الانحياز التي عقدت بالجزائر في سبتمبر 1973(الدورة الرابعة)، وقد سبقت هذه الخطوة تحركات ديبلوماسية نشطة، إذا كان الحضور الجزائري بارزاً في سياق ردود الفعل على الأزمة النقدية (1971) بعضويتها للجنة الخاصة التي أنشأتها مجموعة (77) في مارس 1972، ولجنة العشرين التي أنشأها صندوق النقد الدولي FMI في سبتمبر 1972، كما عرفت الشبكة الديبلوماسية توسعا في هذه الفترة، وانتشارا باتجاه أمريكا اللاتينية على الخصوص: (فنزويلا 1971)، (البيرو 1972)، (الايكوادور 1973): وإفريقيا أيضا، بتطبيع العلاقات مع غانا (1971)، تعزيز المبادلات التجارية مع افريقيا التي بلغت في 1973 نسبة 1.29% من الصادرات الجزائرية و1.95% من الواردات. [15]

أعطى نجاح الدورة الرابعة لدول عدم الانحياز دفعاً للمطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد يضع حدا للاستغلال البشع لموارد الدول النامية من قبل الدول المصنعة. لقد أدركت الجزائر أن أحسن طريقة للدفاع عن مصالحها بفاعلية هي المعركة الجماعية: "نريد الدفاع عن مصالحنا في اطار التضامن"... قال الرئيس بومدين في افتتاح الدورة بهدف تأمين وتعزيز دور دول عدم الانحياز على الساحة الدولية".[16]

كانت الظروف الدولية ملائمة خصوصا بعد حرب أكتوبر 1973 والدور الجزائري البارز فيها، فقد عمل الرئيس بومدين على إحداث تقارب عربي إفريقي على أساس التضامن المشترك والمصالح المتبادلة، وبعدها الحظر البترولي مما مهد الطريق أمام عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة (09 أفريل 1974– 02 ماي 1974) وانتهت إلى إصدار قرارين حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد،[17] وقرار ثالث مكمل صدر عن الدورة العادية (29) (*)، التي ترأسها وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، كما حظيت المبادرة الجزائرية بنقاش واسع في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي بباريس– أكتوبر 1975. [18]

أخذ العمل من أجل نظام اقتصادي دولي جديد حيزا هاما من سياسة الجزائر الخارجية واصبح سفرائها خبراء في ديبلوماسية المؤتمرات،[19] فقد كان بومدين يريد بناء دولة قوية بمشروع اقتصادي ضخم، لذلك وجه السياسة الخارجية لمحاربة العوامل الخارجية للتخلف، وبفضل عائدات البترول صارت الجزائر قطبا تنمويا، (Pole de developpement) ودولة بإمكانها التأثير في السياسة الدولية، فاتجهت إلى استثمار هذا الرصيد في حل النزاعات الإقليمية، وكان "اتفاق الجزائر" في 06 مارس 1975 بين العراق وإيران، انجازا ديبلوماسيا ورسالة قوية إلى المجموعة الدولية،[20] وبالأخص الفاعلون التقليديون في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى المساهمة في حل النزاعات الدائرة حول حدودها الجنوبية، بين السنغال وموريتانيا وبين حركات التوارق وكل من مالي والنيجر. [21]

دفعت التحولات الدولية والإقليمية الحاصلة، بدءاً من صيف 1975 إلى خلق مناخ جديد أقل ملائمة لنشاط الديبلوماسية الجزائرية، فقد تبين أن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يمر عبر تعديل موازين القوى الدولية، الذي تهيمن عليه أطراف ترفض التغيير كما أن التفكك والانقسامات بين دول العالم الثالث تعيق هذا المسار، وعلى الصعيد الإقليمي انعكس بروز مشكلة الصحراء الغربية عقب الانسحاب الإسباني على ترتيب أولويات سياسة الجزائر الخارجية، إذ أخذ طابعها "العالمي" في الانكفاء رغم الجهود الديبلوماسية في اطار التعاون جنوب–جنوب، الذي برز في أعقاب فشل الحوار شمال –جنوب، خصوصا مع الشركاء الأفارقة في قطاعات الطاقة، الاتصالات والبحث العلمي... إلخ،[22] وكذا زعامة جبهة الصمود والتصدي بعد اتفاقيات "كامب ديفيد" عام 1977.

-المرحلة الثانية: الانكفاء على الذات

فرضت التحولات الدولية والإقليمية منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين على صناع السياسة الخارجية للجزائر مراجعة توجهها القائم على "مقترب شمولي" يهدف إلى اكتساب النفوذ من خلال سياسة المؤتمرات الدولية، وتعمقت هذه المراجعة غداة رحيل الرئيس هواري بومدين في ديسمبر 1978، لتبدأ مرحلة ترويض السياسة الخارجية بالتخفيف من

طابعها الثوري وتوجيهها نحو الاهتمام بالقضايا الداخلية،[23] فبدى أن نفوذ الجزائر المكتسب بين الستينات والسبعينات تعرض لحركات عكسية، بسبب مواقف القوى العظمى تجاه المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد، وتشكل بيئة إقليمية ضاغطة ووضع داخلي قابل للتأثر بالتحولات الخارجية.

وتكشف معاينة نشاط الجزائر الخارجي في بداية الثمانينات عن حالة تراجع تدريجي، فقد خفت المطالبة باصلاح النظام الدولي، ولم تعد الجزائر عرّاب مجموعة عدم الانحياز وراعي المؤتمؤات الدولية، وبالمقابل اتجه النشاط الخارجي إلى تسوية المشاكل الحدودية مع دول الجوار، واحتواء النزاعات المتفجرة خصوصا في دول الحزام الأمني، واستثمار الرصيد الديبلوماسي في سياسة الوساطات.

طغى البعد الأمني على التحرك الجزائري باتجاه تسوية حدودها مع دول الجوار، إذ أدى بروز مسألة الصحراء الغربية إلى جعل الأمن القومي الجزائري أكثر انكشافا، وأصبحت الجزائر في شبه عزلة إقليمية، مما جعل تأمين الحدود الجنوبية أولوية قصوى، وكانت أولى ثمار هذا التوجه إنشاء "مجموعة البلدان الصحراوية" التي تضم الجزائر، النيجر، مالي وموريتانيا سنة 1980. وقد سهّل النشاط ضمن هذا الفضاء الإقليمي حل إشكالية الحدود مع البلدان المجاورة،[24] فتمت تسوية الحدود مع النيجر في 05 جانفي 1983، ومع مالي في 08 ماي 1983، ومع موريتانيا في 13 ديسمبر 1983،[25] تطبيقا لمبدأ حسن الجوار الايجابي(*) المتضمن انهاء الخلافات الحدودية والتأسيس لتعاون جهوي. [26] وأبرمت معاهدة وفاق مع تونس في 19 مارس 1983.

وشكل العمل على احتواء النزاعات الركيزة الثانية لنشاط الجزائر الإقليمي الهادف إلى تأمين الاستقرار في محيطها المباشر، إذ تمكنت الديبلوماسية الجزائرية من تسوية النزاع الحدودي بين مالي وبوركينا فاسو، كما قامت بدور نشط لتسوية الأزمة التشادية الداخلية والخلاف التشادي الليبي بشأن شريط "أوزو" الحدودي، وتدخلت لتطويق النزاع الحدودي بين موريتانيا والسنغال،[27] والسعي إلى احلال السّلم عبر الوساطة بين المتمردين التوارق والحكومات المركزية في كل من مالي والنيجر، والتي توجت بتوسيع اتفاق يخص توارق مالي عام 1992 بتمنراست وآخر يخص توارق النيجر عام 1995.[28]

أما سياسة الوساطات على الصعيد الدولي كخيار ديبلوماسي فإن مرجعية نجاحها هي حادثة الرهائن الأمريكيين في إيران، جانفي 1981، إذ قادت الجزائر أكبر عملية مفاوضات دون لقاء مباشر بين أطراف الأزمة وانتهت بنقل الرهائن من طهران على متن طائرة للخطوط الجوية الجزائرية. علّق على ذلك رئيس الوفد الأمريكي المفاوض "وارن كريستوفر" بالقول: "إنّ هذا النجاح لم يكن ممكنا دون مساعدة الجزائر، بصفة خاصة وزير خارجيتها وفريق المفاوضة وديبلوماسيتها. [29] كما نجح المفاوضون الجزائريون في 20 أفريل 1988 في إطلاق سراح طائرة كويتية تم اختطافها، غير أنّ مقتل وزير الخارجية الجزائري "محمد الصديق بن يحي" في حادث تحطم طائرة، عندما كان يقود وساطة جزائرية لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية، يعد نقطة تحول فاصلة، إذ يؤشر لانسحاب الديبلوماسية الجزائرية من قضايا الشرق الأوسط،[30] بالتزامن مع الإجتياح الإسرائيلي للبنان وبداية الإعتراف بدولة اسرائيل، وإن كان هذا التراجع قد تم بتحفظ ودون الإخلال بالالتزامات الأساسية، فقد احتضنت الجزائر سنة 1983 أول دورة للمجلس الوطني الفلسطيني منذ 1977، وكانت أول بلد اعترفت بالدولة الفلسطينية المعلنة بالجزائر في 15 نوفمبر 1988. [31]

ويؤشر رحيل بن يحي أيضا إلى البداية الفعلية لمرحلة الانكفاء على الذات، ففي أواسط عقد الثمانينات، وفي ظل فترة ذات رهانات عالية، بدأت الأزمة الاقتصادية والمالية (1986)، فأصبحت مخرجات السياسة الخارجية (المواقف والقرارات والأفعال...) تعبّر عن أوضاع السياسة الداخلية. وعندما بدأت أعمق التحولات العالمية منذ سنة 1989 (انهيار المعسكر الاشتراكي، حرب الخليج، أحداث البوسنة... إلخ)، بدى غياب الجزائر جليا وأنّ صورة السياسة الخارجية هي انعكاس لوضعية داخلية غير مستقرة،[32] ويعكس الموقف الجزائري من حرب الخليج (1990-1991) مثلا هذه الوضعية، فقد أدانت الحكومة الجزائرية الغزو العراقي للكويت ثم عملت على بلورة حل عربي وحينما تم إفشال محاولات أي حل سلمي

رفضت المشاركة أو الموافقة على الحرب ضد العراق، وهو موقف ينم عن "ذكاء وواقعية" ولكنه بالمقابل يختزل حالة التراجع المستمر التي انتهت إلى ما يمكن التعبير عنه بـ "فقدان الدولة لبوصلة قيادة سياستها الخارجية".[33]

والواقع أن حالة الانكفاء هذه بدت طبيعية في صيرورتها بالنظر إلى التحولات الحاصلة في البيئة العملية الداخلية والخارجية خصوصا عقب أحداث أكتوبر 1988، إذ يعتقد بعض الباحثين أن التغيرات الداخلية والهيكلية أفرزت سياسة خارجية جديدة أو قامت بإعادة توجيه السياسة الخارجية،[34] فالانتقال السياسي الموسوم بعدم الاستقرار فرض إعادة ترتيب الأولويات، كما أنّ البيئة الدولية الناشئة منذ 1989، لم تعد تتيح للدول النامية استخدام مواقعها الاستراتيجية لمساومة القوى العظمى،[35] لذلك عمل صناع السياسة الخارجية الجزائرية على توجيهها للانخراط في بناءات عضوية جديدة (الاتحاد المغاربي، مجموعة الـ 15...) والعمل على حل قضية التوارق،[36] بيد أن بداية التسعينات شكلت منعطفا جديدا في سياسة الجزائر الخارجية، عنوانه "سياسة بلد في حالة أزمة".

-المرحلة الثالثة: ديبلوماسية الأزمة

أقدمت السلطة الحاكمة على إلغاء المسار الانتخابي في جانفي 1992، غداة فوز الإسلاميين (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) بأغلبية مقاعد الدور الأول للانتخابات التشريعية التي جرت في 26 ديسمبر 1991، (188 مقعدا) واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، وبإعلان حالة الطوارئ دخلت البلاد في أزمة سياسية وأمنية عميقة، فاختفت المؤسسات الدستورية (الرئاسة، البرلمان: تم حله في 05 جانفي 1992)، وحلت محلها هيآت انتقالية (المجلس الأعلى للدولة، المجلس الوطني الانتقالي). على الصعيد الأمني بدت الانعكاسات أخطر، فقد حصد العنف الدموي الناجم عن إلغاء المسار الانتخابي ولجوء بعض الإسلاميين إلى العمل الارهابي، ما يزيد عن 40000 قتيل في الثلاث سنوات الأولى من الأزمة[37].

وترافقت بداية الأزمة السياسية- الأمنية مع وضع اقتصادي خانق، فلم تعد الدولة قادرة على سداد ديونها، واضطرت إلى قبول شروط صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون، فوقعت معه اتفاق stand-by في أفريل 1994،مقابل تخفيض قيمة الدينار بـ 50 %، تحرير الأسعار، رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية، وخصخصة القطاع العام.

جاءت الأزمة في سياق جيوسياسي دولي تميز بطغيان المنطق الاقتصادي والمصالح التجارية، ظهور التكتلات الاقتصادية، وبروز الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة، مع تراجع دور العامل الإيديولوجي، وتفكك النظام الإقليمي العربي... هذه المعطيات الداخلية والخارجية تعطي صورة عن البيئة التي تبلور ضمنها السلوك الخارجي السياسي للجزائر في عقد التسعينات، فقد دخلت البلاد تدريجيا في عزلة إقليمية ودولية، فرضت على صانع القرار الخارجي إعادة ترتيب الأولويات (التقليل في انعكاسات الأزمة،والخروج من العزلة الدولية)، فقد تعين على الديبلوماسية الجزائرية في مرحلة أولى إقناع العواصم الغربية بقبول قرار إلغاء المسار الانتخابي، والتعامل مع المؤسسات الانتقالية غير المنتخبة[38].

وفي ظل غياب الشرعية عن مؤسسات الدولة سعى النظام إلى إيجادها أمام الشركاء الأجانب والبحث عن دعم دولي للخروج من حالة العزلة، وضمن هذه المقاربة تمحور النشاط الدبلوماسي متخذا عدة مظاهر، عبر ثلاثة أبعاد:

•البعد السياسي:

بالنسبة لصناع القرار كانت الأولوية للبحث عن الخروج من العزلة، وطمأنة عواصم القرار الدولي المؤثرة على مصالحها في الجزائر، فقد أوفد المجلس الأعلى للدولة مباشرة بعد تنصيبه مبعوثين خاصين إلى عدة عواصم أوروبية(*)، لشرح الطابع الاستثنائي والمؤقت للمؤسسات القائمة، وفي مرحلة لاحقة ارتكز النشاط الديبلوماسي حول مسألة البناء

الديموقراطي للمؤسسات (استعادة الشرعية بعد انتخابات 16 نوفمبر 1995)، وقضية حقوق الإنسان، فمع اشتداد الأزمة الدموية بدأت في أوروبا حملات إعلامية وسياسية للتشكيك في طبيعة التجاوزات الحاصلة ومرتكبيها، واستنفر النظام كل إمكاناته لنفي أطروحات التشكيك تلك، معتبرا إياها تدخلا في الشؤون الداخلية وأن ما يجري هو معركة ضد الإرهاب، كما طالب العواصم الغربية بوقف إيواء ودعم الإسلاميين المتطرفين على أراضيها.

في نهاية عام 1995، كان النظام الجزائري قد بدأ في تخطي العواصف، فتجاوز معضلة العقد الوطني(**)، ونجح في تنظيم انتخابات رئاسية تعددية (16 نوفمبر 1995)، شكلت بداية العودة إلى المسار الإنتخابي متجها إلى "إعادة تمركزه الخارجي واستعادة المواقع التي فقدها"[39]، مستفيدا في ذلك من تحول في المواقف الدولية ، ودعم مالي وسياسي بدى مؤشرا على بداية الخروج من الأزمة.

البعد الاقتصادي:

جاءت الأزمة السياسية الأمنية في سياق اقتصادي ومالي داخلي صعب، وإذ أن التدابير الاقتصادية التي بدأت منذ 1990 مع حكومة حمروش ثم موضوع استغلال المحروقات في حكومة غزالي لم تنجح، فاتجهت السلطات في عهد رئيس الحكومة رضا مالك إلى اقناع صندوق النقد الدولي (FMI) بإبرام اتفاق إعادة الجدولة في أفريل 1994، وقد كانت كفالة صندوق النقد بدعم فرنسي تغلب على التحفظات الأمريكية والبريطانية[40]. وبدأ رأس المال الأجنبي في التدفق فوقعت شركة سوناطراك (SONATRACH) عقود شراكة مع 36 شركة نفطية عالمية، وفي سنة 1995 بدأ إنتاج أحواض جديدة في كل من بئر الربيع مع شركة (AGIP) والحامة مع شركة(Total) [41].

بالنسبة إلى قطاع يمول 98 % من مداخيل الصادرات، ويمثل 24 % من الناتج الداخلي الخام، فإن مراهنة النظام عليه لإنهاء عزلته بدت مسألة في غاية الحيوية، يلخص الباحث ميلود شنوفي هذه الفكرة كالآتي: يمثل قطاع المحروقات الدعامة الأساسية للاستقرار السياسي والاجتماعي، وأوروبا بحاجة إلى ضمان أمنها الطاقوي، لذلك لا تعد مصادفة كونه القطاع الوحيد الذي يستقطب كبرى الشركات العالمية[42]. ولكون المسألة ليست اقتصادية صرفة فقد كان النفط موضوع توظيف سياسي بين أجنحة النظام في علاقتها بفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[43].

- **البعد الأمني:**

انطوت الأزمة الأمنية التي بدأت مطلع عام 1992 على تحديات خطيرة كادت تعصف بتماسك النظام السياسي والدولة معا. في مواجهة التحدي الأمني بلور صانع القرار استراتيجيات للانتصار في الحرب ضد الجماعات الارهابية على مراحل عدة[44]، ونجح في إضعافها وتفكيك بنيتها، وعلى المستوى الخارجي كان الانشغال الأساسي للنظام هو تفكيك الارتباط بين تلك الجماعات في الداخل ومصادر الدعم والتأييد في الخارج، وإقناع العواصم الغربية بأن الجزائر تخوض حربا ضد الإرهاب العالمي[45]. بالفعل وبعد ثلاث سنوات من العزلة، استطاعت الجزائر منذ عام 1995 أن تحصل على تأييد دولي (موارد مالية ودعم سياسي، وأكثر من ذلك الاعتراف بأنها بلد رائد في مكافحة الإرهاب، كان ذلك إنجازا ديبلوماسيا معتبرا مقابل مكاسب إقتصادية وسياسية للشركاء الدوليين، بالنسبة لأوروبا وفرنسا على الخصوص اقتضى الأمر فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية، وضمان الأمن الطاقوي لأوروبا ومكافحة التطرف، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أصبحت منذ 1996 شريكا اقتصاديا أساسيا في مجال الطاقة والتعاون العسكري.

أحدثت الأزمة إعادة ترتيب للأولويات وتحولا في نمط التعاطي مع قضايا السياسة الخارجية، فقد تراجع حضور الدبلوماسية الجزائرية وثقلها في المسائل ذات الأولوية التقليدية (القضية الفلسطينية ومسألة الصحراء الغربية)، توازيا مع إعادة تشكل بنية السلطة التي هيمنت عليها ثلاث مكونات هي: أجهزة الاستخبارات (الفاعل الأساسي)، بيروقراطية الدولة،

والبورجوازية الجديدة[46]. لقد خلقت الأزمة الأمنية مظاهر عدم استقرار سيطرت على اهتمامات الدولة ووضعت قيودا على حركة سياساتها الخارجية، فأصبحت في دائرة المتغير التابع أمام المتغيرات المستقلة للسياسة الداخلية.

-المرحلة الرابعة:الانبعاث

في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين كانت الجزائر قد انتصرت في حربها ضد الجماعات الارهابية، والأزمة الأمنية التي عصفت بالبلد قرابة عشر سنوات صارت على مشارف الإنتهاء، أزمة فرضت تداعياتها الداخلية والخارجية ضرورة إحداث تغييرات في صلب نظام الحكم، بما يستجيب لطبيعة المرحلة الجديدة. فإذا كانت الانتصارات المحققة منذ عام 1995 قد أفضت إلى استعادة السيطرة على مناحي الحياة الأمنية والسياسية والاقتصادية، فإن التحديات الخارجية كانت لا تزال ماثلة... معارضة سياسية نشطة مدعومة بقوى سياسية وحقوقية دولية تشكك في التجاوزات المرتكبة خلال سنوات العنف وتتهم الأجهزة الرسمية بالضلوع فيها،وعزلة دولية مستمرة رغم المكاسب السياسية والاقتصادية المحققة. فرضت هذه الظروف على صناع القرار البحث عن شخصية قادرة على استعادة صورة النظام في الخارج وخلق ديناميكية سياسية لطي صفحة الأزمة، وكان اختيار السيد عبد العزيز بوتفليقة في قلب هذه المعادلة. "إن الماضي الدبلوماسي الذي يتمتع به بوتفليقة لعب دورا حاسما في ترشحه لخلافة الرئيس زروال"[47].

وغداة ترشحه قدم بوتفليقة برنامجا سياسيا جريئا يعكس طموحه في الانتقال بالبلاد إلى مرحلة جديدة. تضمن البرنامج انهاء العنف وتكريس المصالحة الوطنية وإنعاش الاقتصاد الوطني، وكذا استعادة المكانة الإقليمية والدولية للجزائر.

توفرت لرئاسة بوتفليقة ظروف داخلية وخارجية متميزة، إذ انحسر حجم العمل الارهابي، وانخرطت أغلب الجماعات الارهابية في مشروع الوئام المدني، وتضاعفت مداخيل البلاد بفضل ارتفاع مضطرد لأسعار النفط، أما خارجيا فقد أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 مصداقية لطروحات الجزائر حولت الطبيعة الكونية للإرهاب وأصبحت الجزائر شريكا أساسيا للولايات المتحدة الأمريكية وبلدا رائدا في مكافحته.

تولى الرئيس بوتفليقة بنفسه قيادة سياسة البلاد الخارجية، معتمدا على رصيده اللامع كوزير للخارجية في سنوات الإزدهار، وكانت "دبلوماسيته الإندفاعية"[47]، تهدف إلى تحقيق غايتين أساسيتين هما: تحسين صورة الجزائر في الخارج وجلب الاستثمارات الأجنبية، لذلك رافع لأجل اندماج الجزائر في المنظومة العالمية. وشكلت هذه الأهداف محور تحركاته عبر العالم خصوصا الدول الصناعية.

أدرك الرئيس بوتفليقة مبكرا، وبفضل تجربته الطويلة في مجال السياسة الخارجية أن استرجاع مكانة الجزائر الدولية مرهون بتجاوز الازمة الداخلية وتحقيق الإنسجام الداخلي، وكسب التأييد الجماهري للمواقف الدولية حيال القضايا المختلفة، واستطاع بفضل حنكته تحقيق نوع من الشرعية السياسية بفضل الوئام المدني و المصالحة الوطنية دون الحاجة إلى تقديم تنازلات لاقتسام السلطة مع الأحزاب السياسية، وانتزع إعتراف المجموعة الدولية بذلك، مغلقا الباب أمام أي محاولة للتأثير على خياراته في مجال السياسة الخارجية.

ولم يكتف الرئيس بوتفليقة بالدفاع عن أحقية الجزائر في إنتزاع مكانة على الصعيد الجهوي والعالمي، بل عمل على اعطائها طابعا عمليا من خلال مساهمته في حل النزاع بين أرتيريا و أثيوبيا، والعمل على حل المشكلة السودانية .

وقد تجلت عودة وانبعاث سياسة الجزائر الخارجية من جديد بعد سنوات الأزمة والركود، من خلال إستضافة الجزائر للدورة ال35 لمنظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 1999، إذ حضر 42 رئيس دولة، في مؤشر لافت على تجاوز الجزائر لعزلة دامت قرابة 10 سنوات .

ثم برزت هذه المكانة بالتدريج من خلال مشاركة الجزائر في عدد من المحافل الإقليمية و الدولية مثل إنشاء الإتحاد الإفريقي –سيرت 199، منتدي دافوس الإقتصادي العالمي، مبادرة النيباد .....إلخ،وخلال الفترة مابين ماي 1999 و2002 قام الرئيس بوتفليقة بأكثر من 30 زيارة إلى مناطق عدة من العالم.

إتضحت النزعة الهجومية لسياسة الجزائر الخارجية منذ سنة 2001 إلى 2002 أين كثف الرئيس بوتفليقة من زياراته إلي عواصم العالم (14 زيارة في 2001)، والمشاركة في منتدى (كرانس مونتانا)، ثم قمة الثمانية على مدار سنوات عديدة، ومقابل ذلك إستقبلت الجزائر في غضون 04 سنوات حوالي 50 رئيس دولة و حكومة بمعدل زيارة رسمية كل شهر .

ويمكن القول أن هذا التحول اللافت قد تأثر فضلا عن التحول في البيئة الداخلية (نهاية الأزمة الأمنية ،الإستقرار السياسي، والرخاءالإقتصادي)،وكذا البيئة الدولية، بنمط القيادة الشخصية للرئيس بوتفليقة الذي وضع ثقله الديبلوماسي وتجربته الثرية في تجسيد أحد أهداف برنامجه الإنتخابي سنة 1999 أي إسترجاع مكانة الجزائر الدولية .

خلاصة:

يمكن القول من خلال معاينة سياسة الجزائر الخارجية منذ 1962 ولغاية 2012 أنها تعكس تجربة الجزائر في مسار تطورها كدولة ومجتمع، إذ أن سنوات الازدهار الدبلوماسي والحضور الإيجابي في قضايا السياسة الدولية، (1965–1975) و(2000–2010) تقترن بمراحل الاستقرار السياسي والاجتماعي والرخاء الاقتصادي، ويمكن إدراج تأثير البيئة الخارجية (التحولات الإقليمية والدولية) كمحدد ثان في صياغة وتنفيذ السلوك السياسي الخارجي. فضلا عن ذلك يندرج أيضا نمط القيادة وتأثير شخصية صانع القرار على كيفية تعاطي سياسة الجزائر الخارجية مع قضايا السياسة الدولية.

الهوامش

1. Nicol Grimaud,la politique exteriure de l’Algérie.paris :lharmatan,1994,p11.
2. Akram Belkaid, "la Diplomacie Algerienne A la Recherche du son Age" politique etrangere, N02, 2009, p338.
3. Abdelkader Bousselham, Regards sur la Diplomatique Algerienne, Alger: Casbah editions, 2005, p30.
4. Grimaud, op-cit, p266.
5. Idem, p267. –
6. Idem, p272.

*– تضم الأولى الجزائر، مصر، غانا، غينيا، مكالي، والمغرب (انسحبت لاحقا، فيما تضم الثانية ثلثي الدول الإفريقية تونس وليبيا...

**– سيكوتورمي (Sekou Touré) نكروما (N’ Krumah) وموديبوكايتا (Modibokeita).

7. Slimane Chike, "la politique Africaine du l'Algerie" in
8. Nicole Grimaud, la politique Exterieure de L'algerie … op-cit, p281.
9. Grimaud, op-cit, p279.

10. Idem.
11. Nicole Grimaud, "La Diplomatie Algerienne: un Bilan Historiquement positif" in: Mokhtar alKahdi, (ed) Algerie de L'independance a L'etat d'urgence, paris: L'harmattan, 1992, p252.
12. Salih Benkobbi, La Diplomatie Algerienne, Alger: Edition ANEP, 2010, p 28.
13. Grimaud, La politque exterieure … op-cit, p282.
14. Belkaid, op-cit, p341.
15. Grimaud, op-cit, pp 288-291.
16. Grimaud, op-cit, p296.
17. Grimaud, La Diplomatie Algerienne…. op-cit, p253.
*- القرارات: 3201 (SVI) & 3202 (SVI) & 3281 (XXIX) .
18. Idem.
19. Ibid, p246.
20. Belkaid, op-cit, p340.
21. Idem.
22. Grimaud, La politie exterieur de L'algerie…… op-cit? pp323-324.
23. بهجت قرني، "السياسة الخارجية الجزائرية: من الثورية إلى الانكفاء على الذات" في: قرني وهلال، مرجع سبق ذكره، ص156.
24. العايب احسن، البعد الأمني لسياسة وديبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1992، ص106.
25. أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الأعداد 22-23، سنة 1983.
*- ورد في خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد: في 20 ديسمبر 1981.
26. بالحبيب، مرجع سبق ذكره، ص22، نقلا عن:
27. العايب، مرجع سبق ذكره، ص ص 107-109.
28. Belkacem Iratni, "The Strategic Intersts of The Maghreb States" NATO Defence callege, Rome, Novemnre, 2008, p37.
29. قرني وهلال، مرجع سبق ذكره، نقلا عن: Keesing Record of World avent, 1988, pp 35916-35917.
30. Belkaid, op-cit, p342.
31. Grimaud, La Diplomatie Algérienne…. op-cit, p253.
32. Grimaud, La Diplomatie Algerienne…. op-cit, p254
33. Ibid, p255.
34. بالحبيب، مرجع سبق ذكره، ص86، نقلا عن: Herman Charles, "Changing Course: When Gouverment choose to redirect Foreign policy", International studies, Quetely n01, vol, 43, 1991, p321.
35. Aluko olajide, "The Foreign Policy of African states in the 1990", Round Table, Jan 1993. vol 317, Issue, 1, p33.
36. Grimaudn op-cit, p255.
37. Caroline Ardovin, « économie Algérienne : quelles perspectives ?» , Monde Arabe-Magreb, Machrek, N°149, juillet septembre 1995, P113.

38. Belkaid, Op.cit, p342.

*– توجه السيدان رضا مالك وعلي هارون إلى كل من هولندا، الدنمارك والسويد في 1992/03/12.

**–وقع سانت إيجيديو (saint Egidio) بروما، في جانفي 1995، بين مجموعة من القوى السياسية الجزائرية أبرزها جبهة الإنقاذ المنحلة، جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية...

39. حديث للسيد أحمد عطاف وزير الخارجية للإذاعة الجزائرية، (22 أوت 1996).

40. Rachid Tlemçani, les conditions d'émergence d'un nouvel autoritarisme en Algérie, R.E.M.M, 1995, P 109.

41. Miloud Chenoufi, Politique étrangère: sortir le régime de l'isolement auncrer le pays dans la dépendance, moyen orient, N°: 07, Aout – septembre 2010, P43.

42. أنظر: عبد القادر مشري، النخبة الحاكمة في الجزائر (1989–2002)، أطروحة دكتوراه في في العلوم السياسية جامعة الجزائر 2003.

43. نفس المرجع، ص ص 343–352،

44. عبد الحميد معمري، الأزمة الجزائرية، المستقبل العربي، السنة 12، عدد 132، فيفري 1996، ص06.

45. Chennoufi, op.cit, p42..

46. عبد القادر مشري، مرجع سبق ذكره، ص 381.

47 -Yahia H. Zoubir, « The resurgence of Algeria's, Foreign policy in twenty first century », in Michel Bonner and other (Ed), Islam, Democracy and the state in Algeria, London and New York, Rutledge

47. يحي.ح.زوبير،« جدلية السياسة الخارجية الجزائرية من 1992 ليومنا هذا » ،في محمد يحياوي (تحرير)،أفاق الجزائر 2010، الدمقراطية و التطور .ترجمة مشوام بو شامة (وهران، دارالغرب ،2003،ص 195 – 208